الأنباء
السبت 14 ديسمبر 2013

حزب الله يحذر جديا من إعلان حكومة حيادية.. وبري يجدد الترويج لصيغة "9 ـ 9 ـ 6"

جنبلاط: لن أذهب وتيمور إلى دمشق إلا بعد تحريرها والسفير السوري يرد: نحن لا نخطئ القراءة ونعرف أصدقاءنا

الرئيس ميشال سليمان مستقبلا الامين العام للمجلس الاعلى اللبناني ـ السوري نصري خوري (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

جاءت العاصفة الثلجية ورحلت أو كادت، وذاب ثلج وزراء الخدمات المستخدمة بغير وجه حق، وبان مرج الخلافات الوزارية على المصالح الشخصية بعيدا عن هموم الناس ومآسيهم، فيما استمرت استراتيجية تعطيل الدولة ومؤسساتها، باللاحكومة حاليا، واللارئاسة لاحقا، هذا النهج القائم الدائم منذ تسعة أشهر، يخترقه احيانا الحديث عن حكومة امر واقع تفرض نفسها على المتخاصمين، فتقابل بالتلويح بالاعتصامات الاهلية، ان غامر بإعلانها الرئيس المكلف تمام سلام بالتنسيق مع رئيس الجمهورية ميشال سليمان، يقابله تلويح الفريق الآخر، بمحاولة تعويم الحكومة المستقيلة، فيواجه بالرفض من الفريق الأول بمعزل عن ارتدادات لعبة «الڤيتوات» المتقابلة على معيشة اللبنانيين، و«ضيوف» لبنان من النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين الذين تخطوا ديموغرافيا حجم نصف سكان لبنان، كما على مصير الوطن المعلق في انشوطة الصراعات الاقليمية تمت بعناوينها الطائفية او المذهبية، او حتى العرقية المزيفة، والساحرة لعقول البسطاء الباحثين عن اقصر الطرق الى الجنة.

هذه الأجواء العاصفة طبيعيا وسياسيا، زادت حدتها بعد السجال الساخن الذي دار بين رئيس الجبهة الوطنية وليد جنبلاط والسفير السوري في لبنان علي عبدالكريم علي.

فبعد تأكيد السفير علي ان الحديث عن ان ابواب دمشق مفتوحة لتيمور جنبلاط كلام صحف، وصف جنبلاط، في حديث لصحيفة الـ«لوريان لو جور» السفير علي بـ «الرجل الغشاش»، سائلا «من قال اننا نريد ان نذهب الى دمشق؟ فأنا وابني، لن نذهب إلى دمشق الا حتى يتم تحريرها من الفرقة الموجودة حاليا في السلطة».

بدوره رأى السفير السوري في حديث اذاعي ان جنبلاط «ليس متخفيا وراء أي مواقف وهو يقرأ الاوضاع الدولية، فكما فوجئ الكثيرون بصمود سورية وبنيتها وقوة الجيش، جنبلاط قرأ هذه التطورات ويدرك ان سورية الآن غير سورية التي كانوا يراهنون عليها، ولكن هذا لا يعني ان جنبلاط الآن هو غير جنبلاط بشخصه، وسورية لا تخطئ القراءة وتعرف اصدقاءها وحلفاءها ومن شارك في تدمير سورية وسفك الدم السوري ومع ذلك حريصة على علاقة اخوية عميقة مع لبنان».

مصادر 8 آذار لـ «الأنباء»: الطلقة الأخيرة ستكون في بندقيتنا حال عدم استكانة 14 آذار وسليمان وسلام!

وجدد علي القول ان الكلام عن ان ابواب دمشق مفتوحة لتيمور جنبلاط كلام صحف، اما عن المصافحة بينه وبين جنبلاط على هامش تقديم التعزية للوزير حسين الحاج حسن، فدعا لعدم تحميل الموضوع اكثر مما يجب «فعند حضور جنبلاط حصلت مصافحة دون تبادل كلام»، معتبرا ان «جنبلاط كان مع القوى التي قامت بالعدوان على سورية».

وبالعودة الى السجال اللبناني الداخلي، فإن الحال مرشح للاستمرار وصولا الى الفراغ الدستوري، من خلال ممنوعين: انتخاب رئيس جديد للجمهورية، او التمديد للرئيس الحالي ميشال سليمان، وبعدها يطمح البعض الى وضع النظام اللبناني على المشرحة، تمهيدا لاعادة صياغته عبر مؤتمر تأسيسي سبق ان تحدث عنه الأمين العام لحزب الله، وهدفه اعادة توزيع سلطات الدولة، على قاعدة المثالثة بين السنة والشيعة والموارنة المسحيين، بدلا من المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، المكرسة باتفاق الطائف، استنادا الى «الميثاق الوطني»، الذي غطى وحدة اللبنانيين التي حصلت على الاستقلال عن فرنسا.

ودون الوصول بلبنان الى هذه النتيجة، فلا يبدو في الافق طيف حكومة جديدة، ولا بالتالي رئيس جديد، او حتى قديم، والبلد ذهب مع رياح المقاسمات الدولية للمنطقة، في زمن تنافس الذباب الاقليمي على الجروح العربية المفتوحة.

والمؤشرات الدالة على هذا كثيرة وآخرها بيان حزب الله الصادر عن نائب الأمين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم، الذي يناط به إطلاق المواقف الحاسمة أو الجافة عادة، والذي أعلن رفض الحزب تشكيل حكومة حيادية كما يرى الرئيس ميشال سليمان والرئيس المكلف تمام سلام، وبالتالي رفض إشراف مثل هذه الحكومة على الانتخابات الرئاسية قبل حصولها على ثقة مجلس النواب.

ويلتقي الرئيس نبيه بري مع موانع حزب الله الحكومية، وهو قال في تصريح له امس انه في ظل الوضع السائد، لم يعد هناك من خيار سوى تأليف حكومة وفق صيغة 9ـ9ـ6 أو العودة الى طاولة الحوار.

وأضاف بري لصحيفة الجمهورية انه يعرف ان سليمان يؤيد هذه الحكومة، وان البعض في تيار المستقبل يؤيدونها لكنهم يتشاورون وان الرئيس تمام سلام ليس ضده لكنه ينتظر ان تصدر الموافقة عن غيره.

كما ان النائب وليد جنبلاط يؤيد هذه الحكومة مع العلم انه المتضرر منها، فهو في موقعه الآن يشكل بيضة القبان لكنه قبل بها لاقتناعه بوجوب ان تكون للبلاد حكومة.

وشدد بري على المداورة العادلة والشاملة في توزيع الحقائب الوزارية من دون اي استثناء، وان تكون حكومة 9ـ9ـ6 سياسية وليست حيادية، او غير سياسية كما يقترح فريق 14 آيار.

وذكّر بري بواقعة حصلت عام 2007 حيث اقترح تأليف حكومة حيادية فعارضها الرئيس السنيورة بشدة، سائلا: هل هناك من حيادي بعد في هذه الدنيا؟

وردا على كلام بري رأى عضو كتلة «المستقبل» النائب أحمد فتفت ان مفهوم المشاركة لدى فريق 8 آذار، غريب جدا، إذ يعتبرون ان المشاركة هي فقط بالأرقام وليست مشاركة بالمسؤولية والقرار السياسي، معتبرا ان كلام رئيس مجلس النواب نبيه بري عن تشكيل الحكومة يكاد يكون أسوأ من كلام حسن نصرالله عندما هدد باعتماد صيغة الـ 9ـ9ـ6 أو أسوأ.

وتعقيبا على كل ذلك قال مصدر في 8 آذار لـ «الأنباء» ان قوى 14 آذار تدرك أن الأرض مملوكة من 8 آذار بواسطة حزب الله، لكن لا عمل عسكريا في حال إقامة حكومة الأمر الواقع، بل عصيان مدني واعتصامات منتظمة دون عنف في الوزارات والمؤسسات الرسمية.

المصدر لم يضمن عدم تفلت الأمور في طرابلس مرة اخرى خصوصا ان الجيش لم يمسك بالمحاور تماما بعد.

ويراهن المصدر على حركة سياسية معنوية لرؤساء الطوائف الذين باتوا جميعا تقريبا من خط الثامن من آذار، واشار الى احتمال عقد قمة روحية إسلامية ـ مسيحية لمعارضة التوجه الرئاسي نحو حكومة الأمر الواقع الحيادية.

وتوقع ان يشارك في القمة المفتي الشيخ محمد رشيد قباني، ونائب رئيس المجلس الشيعي الأعلى الشيخ عبدالأمير قبلان، وشيخ عقل الموحدين الدروز الشيخ نعيم حسن، والبطريرك الماروني بشارة الراعي، الذي ستقف 8 آذار على خاطره.

وتحدث المصدر عن «طلقة أخيرة» في بندقية الثامن من آذار حال عدم استكانة 14 آذار والرئيس سليمان والرئيس سلام، وإصرارهم على الحكومة التي يريدون، رفض بداية الإفصاح عن طبيعتها، إلا انه عاد وألمح الى طبيعتها المالية الضاغطة.

تحليل إخباري

مأزق الحكومة أمام ثلاث استحالات

بيروت ـ د.ناصر زيدان

يبدو الانطباق السياسي الذي يحيط بالوضع الحكومي في لبنان واسعا الى حد كبير، وتترنح المقترحات التي تهدف الى الخروج من الازمة امام شروط وشروط مضادة، كل منها قادر على تعطيل اي مبادرة او الابقاء على انشداد كوابح العربة.

لقد عاش لبنان في السابق صعوبات سياسية وأمنية ودستورية خلقت فوضى، وأحدثت انقسامات واسعة، إلا ان المأزق الذي تتخبط به البلاد اليوم فيه شيء من الفرادة، وقد يكون له تداعيات غير عادية، بالرغم من تهيب الجميع من خطورة الموقف، والتحسب لأي انزلاقات قد توصل الى الهاوية، او تؤدي الى تفلت الأوضاع عن سياقها غير المعتاد.

الوضع الحكومي غير المسبوق في تاريخ لبنان ـ لناحية تجاوز كل الارقام القياسية لرئيس مكلف تشكيل حكومة، وفي فترة تصريف الاعمال لحكومة مستقيلة يواجه مصاعب من الاوزان الثقيلة وهو امام استحالات ثلاث، لا يمكن له تجاوز اي منها، او القفز فوقها.

الاستحالة الأولى: هي عدم امكانية تعويم الحكومة الميقاتية، لأسباب دستورية، قبل ان تكون لأسباب سياسية فلم يسبق لرئيس الجمهورية ان سحب مرسوم قبول استقالة الحكومة، ولا مرسوم تكليفها بتصريف الاعمال، ووراء ذلك اذا ما فعل محاذير دستورية واسعة، لاسيما لناحية الجدال الذي سيقوم حول حاجة هذه الحكومة لثقة جديدة من مجلس النواب، هذا اذا ما قبلت القوى التي تتشكل منها هذه الحكومة بمبدأ التعويم القانوني لعملها، وذلك امر مستبعد.

الاستحالة الثانية: هي في عدم القدرة على تشكيل حكومة جديدة من دون مشاركة الطرفين الاساسيين المتخاصمين، عنيت فريقي 8 و14 آذار، لعدم تمكن اي فريق من تشكيل الحكومة بمفرده، لأنه لا يملك اكثرية نيابية، ولتعهد رئيس جبهة النضال الوطني وليد جنبلاط بعدم السير بحكومة اكثرية، او اقصائية لأحد الاطراف، وكتلة جنبلاط هي التي ترجح الكفة في ظل الاصطفافات السياسية الحالية، كما ان هناك استحالة موضوعية لتشكيل حكومة اكثرية تستبعد احد الاطراف الاساسية، نظرا لخطورة الاوضاع السائدة والتي قد تنذر بتوترات امنية واسعة والحرب الاهلية الداخلية هي المرشح الابرز للحلول مكان مقاربة المهادنة الحالية، خصوصا ان هذه الحرب كان يمكن ان تقع في اي لحظة، لو كان جنبلاط مازال في صفوف قوى الرابع عشر من آذار.

اما الاستحالة الثالثة: فهي في عدم جواز ابقاء الوضع على ما هو عليه حاليا، وتشكيل حكومة جديدة ضرورة دستورية، قبل ان يكون ضرورة سياسية، لأن الحكومة هي التي ستتولى سلطات رئيس الجمهورية، فيما لو بقي الانقسام السياسي على ما هو عليه الآن في البلاد، وبالتالي تعذر انتخاب رئيس جمهورية جديد في الربيع القادم ـ والانتخاب يحتاج الى حضور ثلثي اعضاء مجلس النواب، وهذا ما لا قدرة لطرف واحد على تأمينه ـ وحكومة تصريف الاعمال لا يمكن لها ان تتسلم صلاحية رئيس الجمهورية، وفقا للبديهيات الدستورية، واستنادا الى تأكيد رئيس مجلس النواب لهذه الواقعة، وكلمة رئيس مجلس النواب في هذه الحالة لها آثارها الدستورية، كونها تؤشر لرضى ـ او رفض ـ تشريعي لمندرجات تبادل السلطة، ولها رمزيتها فليس صدفة دستورية اطلاع رئيس مجلس النواب على نتائج الاستشارات النيابية عند تكليف رئيس الحكومة، او التقاط صورة الحكومة الجديدة بحضوره، بل هي شكليات بروتوكولية لها دلائل قانونية.

هذه الاستحالات المطروحة امام المأزق الحكومي تفرض على القوى السياسية تهيب الموقف وفقا لتعبير مرجع ديني كبير، وبالتالي الدخول بجدية اكبر الى دائرة التفتيش عن الحل الملزم، والذي دونه سيكون الدخول القسري الى مستنقع لعبة الموت التي جربها الآخرون، كما نحن جربناها في الماضي، ولم تؤدي الى اي حلول.

اما الاوساط المسيحية المقربة من المرجعيات العليا، فتؤكد ان صورة الوضع الحالي غير مقبولة نهائيا، والتهديد الضمني بعدم القدرة على انتخاب رئيس جديد للجمهورية، هو تهديد وجودي بالنسبة للمسيحيين لا يمكن السكوت عنه، والاخفاقات المسيحية الكبرى التي حدثت في العراق وسورية، لا يمكن التسليم بأن تصل الى لبنان الذي يعتبر الملجأ الاخير لمسيحيي الشرق الذين يتعرضون لاضطهاد وتهجير، لم يسبق ان عاشوه في الماضي.

الأوساط ذاتها تدعو الافرقاء جميعا لضرورة الجلوس على طاولة التلاقي على الضرورات، وترك نقاط الخلاف الواسعة بعيدا عن الاستحقاقات المصيرية، لأن هذه الخلافات لن تنتهي في القريب المنظور، وعدم معالجة الاستحقاقات الداهمة يهدد الكيان برمته.

اما الفراغ فلا يمكن الاستكانة له طويلا، لأنه سيملأ حكما بعدوى الفوضى التي تحيط بلبنان من كل حدب وصوب، وعندها تكون معادلة الاتفاق الخاسر، حكما افضل من نتائج الفوضى، او من نتائج الحرب الرابحة لأي من الفريقين.

الحريري لا يرى مصلحة في الاشتباك مع جنبلاط.. ولكن

أبلغ الرئيس سعد الحريري مقربين منه أنه لن يتساهل مع من يتهجم على «المستقبل» وينسب إليه مواقف لا أساس لها من الصحة، وأن المستقبل لا يرى مصلحة في الدخول في اشتباك سياسي ولو محدودا مع النائب وليد جنبلاط لكنه لن يسكت عمن يستهدفه من دون أي سبب. وعلم أن الاتصالات التي جرت بين مدير مكتب الحريري نادر الحريري ووالشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور أفضت الى أن الأخير رأى تحريفا في كلام جنبلاط عن «المستقبل».

أخبار وأسرار لبنانية

● **نصيحة رئاسية إلى ميقاتي:** كشف مرجع سياسي أن زيارة وزير البيئة ناظم الخوري «لرئيس الحكومة المستقيلة نجيب ميقاتي أمس الأول كانت بتوجيه رئاسي، حيث بحث معه في موضوع الدعوة الى جلسة حكومية. وتبلغ ميقاتي نصيحة بأن هذه الجلسة ستفسر على أنها تطويق لمهمة الرئيس المكلف تمام سلام، وأنه ليس هناك ما يستدعي عقدها، في رأي رئيس الجمهورية». وقال: «إن الدعوة الى هذه الجلسة قد طويت نظرا الى ما سمي الأسباب الموجبة التي استند إليها رئيس الجمهورية، وإن الملفات الأمنية التي لها الأولوية وكذلك الديبلوماسية تعالج عبر اللقاءات الثنائية أو المجلس الأعلى للدفاع». وأشار الى «أن إحياء جلسات مجلس الوزراء سيفتح الشهية على ملفات خلافية لا يجوز لحكومة تصريف أعمال أن تبحث فيها لأنها ستصرف النظر كليا عن المساعي لتأليف الحكومة».

● **انقطاع بري عن بعبدا:** يكتفي الرئيس نبيه بري بالتشاور هاتفيا مع الرئيس ميشال سليمان من دون زيارة بعبدا. وقد توقف عن زيارة القصر الجمهوري في إطار الزيارات الأسبوعية التقليدية منذ حوالي تسعة أشهر وذلك لاعتبارات أمنية.

● **اللامركزية الإدارية:** انتهت لجنة الخبراء التي يترأسها الوزير السابق زياد بارود من وضع الصيغة النهائية للامركزية الإدارية ورفعتها الى الرئيس ميشال سليمان الذي طلب من الوزير بارود عرضها ومناقشتها مع وزير الداخلية مروان شربل ليضع ملاحظاته عليها، على اعتبار أنه هو من سيتولى تقديمها الى الحكومة والدفاع عنها كونه وزيرا للداخلية.

وناقش بارود الصيغة مع أعضاء الرابطة المارونية بعدما كانت لجنة منها وضعت مشروع صيغة للامركزية الإدارية، وجرت مقارنة الصيغتين في محاولة لدمجهما.

● **اتصالات بعيدة عن الأضواء:** يحاول رئيس الحكومة عبر اتصالات بعيدة عن الأضواء معالجة الإشكالات بين عدد من الوزراء، لاسيما بين وزير الأشغال غازي العريضي ووزير المال محمد الصفدي وبين العريضي ووزير الداخلية مروان شربل بعد أن انفجر الخلاف بينهما على خلفية تجاوزات ومخالفات في تنفيذ أعمال سجن رومية.

● **هل تنعكس خلافات المعارضة السورية على لبنان؟!:** هناك ترقب ومتابعة من الأجهزة الأمنية لانعكاس الخلافات بين المجموعات المسلحة السورية على الساحة اللبنانية، خصوصا أن أبعادا إقليمية تتحكم في تطور هذا الصراع. و«العوارض» اللبنانية بدأت بالظهور في طرابلس وعرسال على خلفية انقسام الأطراف الداعمة بين من يقدم الدعم لمسلحي «الجيش الحر»، وبين قوى أخرى تدعم المجموعات التابعة لـ «داعش» و«النصرة»، وغيرها من المجموعات السلفية.

● **شربل وداعش:** بعد التهديد الموجه من «داعش» الى الوزير مروان شربل ووصفه بأنه «عدو لله»، اتخذت في محيط منزله في منطقة الحازمية إجراءات أمنية مشددة، ووضعت في المنطقة المحيطة به جدران من الاسمنت المسلح، إضافة الى تعزيز عمليات الحراسة الأمنية والدوريات. وعمد شربل أيضا الى تحديد تنقلاته واختصارها.

● **سليمان والتمديد:** نقل عن شخصية لبنانية التقت الرئيس ميشال سليمان قولها إنه يعارض التمديد له على غرار الرئيسين السابقين إميل لحود والياس الهراوي، وإنه لا يرفض فقط التمديد بل يرفض أيضا التجديد له بعد تقليص فترة الولاية الرئاسية من ست سنوات الى أربع سنوات. وسمع بعض الشخصيات كلاما من نوع أنه سيطعن في التمديد له وأنه مصر على موقفه ولا يناور.

● **مدة الرئاسة:** تعليقا عما هو متداول في بعض الأوساط عن «وجاهة» فكرة تعديل الدستور لتصبح ولاية رئيس الجمهورية أربع سنوات بدلا من ست، قال مرجع كبير «بالكاد نستطيع كل ست سنوات انتخاب رئيس فكيف يصبح الأمر إذا أصبحنا أمام هذا الاستحقاق كل أربع سنوات»، مشيرا الى أن لبنان يشغل العالم كل ست سنوات بانتخاباته فهل نشغله بها كل أربع سنوات «شو ما عندهم شغل غيرنا»؟

● **نصاب جلسة الانتخابات:** في توضيح مسألة نصاب جلسة الانتخاب ونصاب انتخاب الرئيس، تقول مصادر قانونية: «قانونية جلسة انتخاب الرئيس تحتاج الى حضور أغلبية الثلثين. هذا في الدورة الأولى للانتخاب، أما الدورة الثانية فتحتاج الى نصاب النصف زائدا واحدا. انتخاب رئيس الجمهورية وتعديل الدستور هما المسألتان الوحيدتان اللتان تحتاجان الى حضور ثلثي النواب لعقد الجلسة، وأي مرشح للرئاسة يحظى بالثلثين في الدورة الأولى ينتخب. وإذا كان هناك أكثر من مرشح ولم يحصل أي منهم على الثلثين تجري دورة أخرى بحيث ان المرشح الذي يحظى عندها بالنصف زائدا واحدا من الأصوات يصبح رئيس جمهورية لبنان».

رؤية القوات للرئيس القوي تتقاطع مع رؤية المردة ودراسة حبيش هرطقة دستورية

سعادة لـ«الأنباء»: الفراغ في الرئاسة أفضل من التمديد لسليمان!

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى القيادي في تيار المردة الوزير السابق يوسف سعادة ان عجز الرئيس المكلف تمام سلام عن استيلاد حكومة وحدة وطنية يتطلب منه التصرف بحكمة وتبصر وعدم المغامرة بحكومة امر واقع وسوق البلاد باتجاه المزيد من الاحتقان السياسي، معتبرا ان ما من عاقل يؤمن بالنظام الديموقراطي، يقدم على فرض تشكيلة حكومية على الآخرين، وهو على يقين بأنها لن تحصل على ثقة المجلس النيابي، لا بل يدرك تماما ان اي خطوة من هذا القبيل سترفع مستوى الانقسام بين اللبنانيين الى حد قد يدخل البلاد في نفق من الفوضى لا حدود لها، مشيرا بالتالي الى ان المطلوب إزاء انسداد الافق امام ولادة الحكومة العتيدة وعجز اللبنانيين عن الخروج من عنق الزجاجة ليس تفعيل حكومة الرئيس ميقاتي، بل تطبيق الاحكام الدستورية بالتئامها حكما في الحالات الوطنية الطارئة.

يوسف سعادة

ولفت سعادة في تصريح لـ «الأنباء» الى ان موقف الرئيس سليمان الرافض لانعقاد مجلس الوزراء المستقيل الا في حالة الطوارئ، مستغرب ومستهجن وغير مبرر، لا بل يرسم الكثير من علامات الاستفهام حول ابعاده وخلفياته، متسائلا هل يعقل ان تكون هناك حالة طارئة تستدعي التئام حكومة الرئيس ميقاتي اكثر من الحالة الدموية التي نكبت طرابلس، وحالة العصف الارهابي الذي طال الضاحية الجنوبية والسفارة الايرانية؟ معتبرا بالتالي ان وجود الدستور قد انتفى مادام نهر الدماء التي اسيلت خلال الشهرين المنصرمين لم يكن من وجهة نظر الرئيس سليمان يستدعي انعقاد جلسة طارئة لحكومة تصريف الاعمال، معتبرا بالتالي ان المطلوب ازاء هذا المشهد الذي لا يبعث على الطمأنينة والذي قد يؤول الى ما لا تحمد عقباه، هو تفعيل المنطق والحكمة الوطنية لا الحكومة الميقاتية المستقيلة، وذلك اما عبر اعادة الرئيس سليمان النظر بموقفه غير الدستوري من التئام الحكومة، وإما عبر إعادة الرئيس المكلف النظر بموقفه من تشكيلة الـ6/9/9 وإعفاء البلاد والمواطنين من تداعيات ازمة الحكومة وانعكاسها سلبا على سائر الاستحقاقات الدستورية.

واستطرادا اعرب سعادة عن اسفه لتحول الرئيس سليمان من الوسطية السياسية الى طرف في المعادلة السياسية، بحيث اصبح جزءا لا يتجزأ عن قوى 14 آذار، خصوصا بعد ان لامست مواقفه وخطاباته مضمون مواقف وخطابات القوى المذكورة، معتبرا بالتالي انه وبالرغم من سعي تيار المستقبل لتمديد ولاية الرئيس سليمان نظرا لتماهيها مع مواقفه وسياسته الا ان ما فات الاخير هو ان التمديد اصبح خلف قوى 8 آذار، وهي تتطلع الى انتخابات رئاسية في موعدها الدستوري، اما اذا تعذر انعقاد جلسة رئيس للجمهورية، فالفراغ في سدة الرئاسة افضل من التمديد للرئيس سليمان، مؤكدا ردا على سؤال انه وبالرغم من ان النائب سليمان فرنجية مرشح قوي للرئاسة الأولى، إلا ان تيار المردة لم يدخل بعد في مرحلة التسميات والترشيحات، كون الأولوية في الوقت الراهن محصورة بوصول رئيس قوي، يمثل المسيحيين ويعيد لهم دورهم الريادي على المستويين المحلي والدولي ويستعيد لهم حقوقهم المسلوبة، كما يعيد تفعيل الشراكة الحقيقية بين كل الفرقاء بما يخدم مصلحة لبنان واللبنانيين.

وردا على سؤال ايضا وصف سعادة انكباب النائب هادي حبيش على دراسة امكانية تعديل الدستور بما يلزم حضور النواب لجلسة انتخاب الرئيس تحت طائلة استعادة الوكالة من المتغيبين عنها بغير عذر شرعي بـ «الهرطقة الدستورية» هذا من جهة، مشيرا من جهة ثانية الى ان اي اقتراح قانون او تعديل دستوري يستدعي التئام الهيئة العامة لمناقشته فكيف يمكن للنائب حبيش وفريقه السياسي ان يتقدم بدراسة مماثلة في ظل تمنعه وفريقه السياسي عن حضور جلسات مجلس النواب.